MAHALEEAT 10/5/13 10:37 PM Page 2

رئيس الوزراء في حوار شامل مع صحيفة «الوطن» القطرية:

البحرين لا تشهد توتراً طائفياً بل مؤامرة إرهابية

علاقاتنا بدولة قطر تستمد قوتها ومتانتها من الروابط التاريخية ووشائج القربى

نؤيد بقوة مبادرة خادم الحرمين للانتقال بالعمل الخليجي من التعاون إلى الاتحاد

أجرى الحوار أحمد علي مدير عام صحيفة الوطن القطرية:

الحوار في هذا التوقيت الدقيق مع صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين، يكتسب في خضم اللحظة الراهنة، بالغة الحساسية، أهمية سياسية، وقيمة صحفية، وسط التحديات الداخلية الصعبة التي تواجهها بلاده، والضغوط الخارجية الأصعب.

.. ولهذا حرصت بعدما تلقيت دعوة للمشاركة في «الملتقى الإعلامي الخليجي» الأول، الذي احتضنته المنامة، على محاورة «رجل البحرين القوي»، فتقدمت بطلب عبر السفارة البحرينية في الدوحة لإجراء هذا الحوار.

.. وبعد وصولي إلى عاصمة «الحوار الوطني»، التي تمد يدها بكل محبة باتجاه «الحوار» مع الآخر، بينما ترفع «سيفها» في قبضة اليد الأخرى، لتضرب بكل قوة «الإرهاب» الذي يستهدفها، ويسعى لنشر الفتنة والخراب في أرجائها..

أقول بعد وصولي، جاءت الاستجابة الكريمة إلى طلبي، حيث تم إبلاغي ـ رغم وجود حشد كبير من الصحفيين والإعلاميين المدعوين ـ بموافقة سموه على إجراء الحوار.

.. ولا يخفى على أي مراقب موضوعي أن البحرين تبنّت منذ أيام حضارة «دلمون» مبدأ الحوار بين أفراد شعبها، وانتهجت عبر تاريخها سياسة التسامح مع الآخر، بما لا يسمح بالوقيعة بين أبناء الشعب الواحد، كما هو حاصل اليوم في دول أخرى، وهي عاقدة العزم على تجاوز تحدياتها عبر «الحوار» بين كل مكونات شعبها، لإنهاء التوتر السياسي في البلاد.

.. ولأنه لا بديل عن «الحوار» في البحرين سوى مواصلة الحوار، كنت في طريقي في الموعد المحدد لإنجاز حواري مع «صاحب السمو الملكي»، وعلى امتداد المسار باتجاه «قصر القضيبية» مقر الحكم والحكومة في البحرين، لاحظت وجود لافتات ترتفع في سماء المنامة، تحمل صوراً بمختلف الأحجام والألوان لرئيس الحكومة القوي، وتحتضن عبارات تؤكد الولاء الشعبي لهذا الرجل، منها على سبيل المثال لا الحصر.

«خليفة أنت الوطن..

.. والوطن أنت يا خليفة»

«لن نرضى بغيرك يا خليفة..

.. وما للصعاب إلا أنت»

.. وما من شك في أن هذا الالتفاف الشعبي حول «خليفة» يؤكد تمسك شعب البحرين الشقيق بحكامهم وقادتهم من «آل خليفة»، كما يؤكد أيضاً أن البحرينيين بما يملكونه من حِس وطني يدركون مجريات الأمور وحقيقة ما يدور حولهم، وما يخطط ضد مصلحتهم ومصالحهم الوطنية.

.. ووسط هذا الفيض السياسي المتدفق من ولاء المؤيدين أكثر من تدفق مياه «عين عذاري»، يقف الأمير خليفة بن سلمان رافضاً الانحناء لتحديات الداخل، أو الانكسار أمام ضغوط الخارج.

.. وهذا ليس غريباً عليه، فهو تاريخ يضع تاريخاً لبلاده، ويترك المجال فسيحاً أمام المؤرخين، مثلما يترك الباب مفتوحاً أمام المراقبين، ليكتبوا عن تاريخه الحافل بالمواقف الحاسمة، والمحطات الحازمة في إدارة شؤون الدولة البحرينية.

.. ولأنه يتصدى للتحديات الداخلية، فإنه بالطبع يتصدر الاهتمامات الخارجية، ولهذا عندما نكتب عن «رجل الدولة» القوي في البحرين، لابد أن نتوقف عند «دولة الرجل» الذي يتولى رئاسة الحكومة البحرينية.

.. ويمكن القول إن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، هو «عمود» الحكومة البحرينية، وبالتالي فهو يتمتع بإرث سياسي قديم، ومخزون إداري قويم، أكسبه الخبرة في إدارة شؤون الحكم، والقدرة على رئاسة الحكومة، والحكمة المقرونة بالتحكم في مجريات الأحداث، والسيطرة عليها، دون أن تسيطر عليه.

نحترم خيارات كل دولة وما تتخذه من قرارات سيادية تصب في مصلحتها

.. ولعل أبرز ما يحسب له ولا يحاسب عليه، أنه خاض صراعاً مشرفاً مع إيران «الشاهنشاهية» في بدايات السبعينيات من القرن الماضي لترسيخ عروبة بلاده، وتثبيت كيانها العربي، وهويتها البحرينية وسط محيطها القومي، دون أن يسلّم أو يستسلم للأطماع الفارسية.

.. ولأن موقفه التاريخي يمتاز بالفروسية العربية، فقد كان هذا الموقف العروبي يدور في مخيلتي مع اقترابي من «قصر القضيبية»، وعندما وصلت إلى مقر الحكم استقبلني معالي الشيخ حسام بن عيسى آل خليفة رئيس ديوان الأمير خليفة بن سلمان، ودار بيننا حديث أخوي ودي حول العلاقات القطرية ـ البحرينية المميزة، ثم دعاني للتشرف بمقابلة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة.

.. وعندما مدّ سموه يده باتجاهي، صافحته بكل ما يليق به من احترام وتقدير، نُكنه في قطر لـ«والدنا الكبير»، ثم فاجأني بعد ترحيبه بي بقوله:

«أعرفك من أيام كتاباتك في صحيفة «الراية» عندما كنت رئيساً لتحريرها، وأعرف أنك صحفي وطني، تدافع عن قضايا بلدك، وقد طوينا صفحة الماضي بكل خلافها، وها نحن نحصد منجزات الحاضر بكل اختلافها، ونتطلع لقطف ثمار المستقبل بكل مكاسبها».

ثم انطلقنا نخوض في محاور الحوار المثير، الذي سار نحو أهدافه دون «انسحاب» أي طرف منا، احتجاجاً على جرأة الأسئلة، وصراحتها، حيث انتقلت مع سموه بكل شفافية من محور إلى آخر، ومن قضية إلى أخرى، لنحلل تفاصيل المشهد البحريني الراهن.

.. وبكل «تصميم» طرحت أسئلتي الصريحة على سمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة وكان بعضها «في الصميم»، فلم يتحسس منها، ولكنه تحمس للإجابة عنها.

.. ومثلما تمر سواحل البحرين بحالات المد والجزر مثل غيرها من شواطئ العالم، مر حواري مع رئيس وزرائها بالشد والجذب لكنه لم يتوقف، لأن سموه امتاز بـ «التسامح» مع أسئلتي الاستفزازية، واتسم بالهدوء وسعة الصدر كعادة أهل البحرين، وإليكم تفاصيل الحوار...

صاحب السمو الملكي.. اسمحوا لي أن أنطلق في حواري مع سموكم من محطة العلاقات القطرية ـ البحرينية.. ما هو تقييم سموكم لمستقبل العلاقات بين الدوحة والمنامة بعد تولي الأمير تميم مقاليد الحكم؟

– بداية أرحب بكم في مملكة البحرين بلدكم الثاني، وأحيي من خلالكم الصحافة القطرية، وتمنياتنا لجميع العاملين فيها بالمزيد من التقدم والمساهمة في تطوير الصحافة الخليجية والعربية.

والواقع أن ما يربطنا بدولة قطر الشقيقة هي علاقات أخوية وثيقة تستمد قوتها ومتانتها من الروابط التاريخية ووشائج القربى، التي تربط بين الشعبين الشقيقين، وقد تدعمت هذه الروابط على مدى سنوات طوال بفضل ما توليه قيادة البلدين من حرص مشترك على توسيع آفاق العلاقات الثنائية بينهما، والارتقاء بها في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية بما يحقق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين.

ولقد أسهم صاحب السمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة، بدور بارز في تعزيز التعاون البحريني ـ القطري منذ وقت مبكر من خلال ترؤسه للجانب القطري في اللجنة البحرينية ـ القطرية المشتركة التي تشكلت منذ عام ٢٠٠٠ م، ونحن على ثقة بأن العلاقات بين البلدين ستسير نحو المزيد من التقارب والتفاهم خلال السنوات المقبلة بما يعود بالنفع على الشعبين الشقيقين، حيث إن مملكة البحرين تحرص على استمرار التواصل مع الشقيقة قطر وتوسيع دائرة التعاون والبناء على ما يجمع البلدين من علاقة وقربى وجوار.

☐ مع انطلاقة عهد الأمير تميم، الذي تشيدون بدوره في تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقين جرى تجديد لشباب الحكومة القطرية، كيف يرى سموكم هذه الخطوة.. وما هي انعكاسات التجربة على دول المنطقة؟

○ نحن نتمنى لدولة قطر الشقيقة كل تقدم وازدهار، ونتطلع بتفاؤل إلى ما سوف يحققه ويقدمه صاحب السمو الأمير تميم من إنجازات من أجل وطنه وشعبه. ونحن على ثقة من أن دولة قطر ستشهد في عهد سموه المزيد من الخير والنماء، ونحن نرى أن كل ما يتحقق في قطر من إنجازات يشكل قيمة مضافة إلى شقيقاتها في دول مجلس التعاون.

وإنني على يقين من أن صاحب السمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني سوف يكون له الإسهام الواضح والدور الفاعل في تعزيز العمل الخليجي المشترك، الذي حقق جدواه وفاعليته، وليس لنا من سبيل سوى هذا التعاون تحقيقا لأهدافنا النبيلة المشتركة.

☐ كيف تابعتم تولي الأمير الشيخ تميم الحكم في قطر وتنازل الأمير الشيخ حمد عن السلطة.. وما انعكاسات هذه الخطوة القطرية على دول الجوار؟

○ إن صاحب السمو الأمير تميم شاب اكتسب خبرة كبيرة خلال السنوات الماضية وهو حاكم ابن حاكم، ولديه حرص على تطوير علاقات بلاده مع جيرانها، ويعمل جاهدا على تقريب وجهات النظر، ونتمنى له النجاح والتوفيق في كل خطواته بما يعود بالنفع على الشعب القطري الشقيق وعلى شعوب المنطقة بالخير والتقدم، ونسأل الله جلت قدرته أن يأخذ بيده فيما يتحمله من مسؤولية، ونحن على ثقة من أنه يسير بخطى واضحة من أجل تقدم بلاده وشعبه ومواصلة العمل لمزيد من الرخاء والتقدم.

ونحن ننظر إلى هذه التجربة باعتبارها شأنا داخليا قطريا، ولهذا فنحن نحترم خيارات كل دولة وما تتخذه من قرارات سيادية تصب في مصلحتها ومصالح شعبها.

☐ بعيداً عن الشأن الداخلي القطري وقراراته السيادية اسمحوا لي يا صاحب السمو أن أسألكم عن الشأن الثنائي بين الدوحة والمنامة فهل لسموكم أن تطلعونا على آخر مستجدات مشروع «جسر المحبة» الذي يربط البلدين الشقيقين.. خاصة أن الغموض لايزال يكتنف موعد البدء في تنفيذ هذا الجسر رغم مضي نحو ١٤ عاما على بدء الحديث عنه.. فما أسباب تأخير انطلاقة هذا المشروع الحيوي ومن يقف وراء تعطيله.. قطر أم البحرين؟

○ مشروع الجسر الرابط بين البحرين وقطر هو مشروع إستراتيجي من شأنه أن يُحدث طفرة نوعية في مستوى العلاقات بين البلدين، ويدعم عملية التنمية بين قطر والبحرين، ويزيد من روابط التعاون والتواصل ليس على مستوى البحرين وقطر فحسب، وإنما على المستوى الخليجي ككل.

وكما تعلمون فإن مثل هذه المشروعات العملاقة تحتاج للمزيد من الوقت لإنجاز كافة الدراسات والترتيبات اللازمة قبل البدء في العمليات الإنشائية، وفي ظل رغبة قيادتي البلدين وحرصهما على إنجازه، فإن التفاؤل يحدونا بأن يتم العمل في مشروع الجسر قريبا.

☐ استكمالاً لسؤالي عن مشروع جسر المحبة الذي تبلغ تكلفته التقديرية ٤ مليارات دولار تقريبا ماذا ستكون حصتكم في تمويل المشروع الاستراتيجي الذي يمتد على مسافة ٤٠ كيلومترا وسيوفر فرصة التكامل الاقتصادي بين البلدين الشقيقين؟

○ التكلفة وغيرها من التفاصيل وحصة كل جانب، هي من الأمور الفنية التي مازالت تخضع للدراسة بين الجانبين وسيتم التوصل فيها إلى اتفاقات ستعلن في حينها وبعد إقرار الاتفاق النهائي الذي نأمل أن يكون قريبا، لكننا مستبشرون خيرا بهذا التواصل والامتداد الذي سوف يعزز من عملنا الخليجي المشترك في التواصل فضلا عن فوائده الاقتصادية والاجتماعية الجمة التي يتطلع إليها الجميع.

☐ تشيرون في جوابكم إلى العمل الخليجي المشترك فهل ترون أن هناك عقبات تحول دون تطوير مجلس التعاون؟

○ نحن لدينا ولله الحمد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إرادة سياسية لتطوير هذا المجلس، واستثمار الآفاق المتاحة أمامنا لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء فيه، وبلا حدود وفي مختلف المجالات، ودائما ما نؤكد على أهمية هذا المجلس وما حققه من إنجازات على مدى ٣٢ عاما منذ تأسيسه وحتى الآن.

ويتوجب علينا أن نكثف من اجتماعاتنا على مستوى القادة وتدارس أي مستجدات في المنطقة والعمل من أجل رفاهية شعوبها تجسيدا للروح التي قام من أجلها هذا المجلس، ولاشك أن اعتماد عملة خليجية موحدة هي خطوة هامة سوف يجني المواطن الخليجي منها ثمرة من ثمار العمل الخليجي المشترك.

○ سمو رئيس الوزراء خلال حديثه إلى جريدة الوطن القطرية.

ولابد لكل منصف أن يقرر بأن مسيرة مجلس التعاون قد تطورت كثيرا وحققت نقلات نوعية، وأن استمرار مسيرة هذا المجلس المبارك، يعد من الأمور الحيوية والإستراتيجية لدول المنطقة ومستقبل شعوبها، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أن طموحاتنا تتجاوز الواقع، وأن لدينا تطلعات في أن تتحقق المزيد من الإنجازات.

وهناك مطالب لا تتوقف بإزالة أي عوائق تعرقل أو تعترض حركة ونمو التجارة البينية بين دول المجلس الست، من أجل الإسراع بتحقيق التكامل الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة، وهذه أمور نثق في أنها تحظى من المسؤولين والجهات المعنية بكل اهتمام، وأنهم لا يألون جهدا في سبيل تخطي مثل هذه العقبات إن وجدت، وأن المستقبل القريب سيشهد المزيد من التطوير على هذا الصعيد.

☐ في إطار حديثكم عن التطوير.. ما هي فرص الانتقال بالعمل الخليجي المشترك إلى مرحلة الاتحاد.. وما هي الأطراف التي تتحفظ على هذا المقترح؟

○ لقد أعلنا منذ اللحظات الأولى موقف مملكة البحرين المساند والمؤيد للاتحاد الخليجي الذي أطلق مبادرته الخيرة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، بل إننا دعونا ومازلنا ندعو إلى الإسراع بتحقيق هذا الاتحاد وترجمة الحلم الخليجي بتحقيق الوحدة بين دول وشعوب المنطقة، والانتقال بالعمل الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد.

ونحن نرى أن فرص الانتقال إلى هذا الاتحاد كبيرة ومتاحة، خاصة في ظل الاتفاق الخليجي على هذا الهدف المشترك، وإن تفاوتت الرؤى في بعض الأحيان حول آليات تطبيقه، لكننا نؤكد على أن المتغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، تحتم الإسراع بدخول الاتحاد الخليجي إلى حيز التنفيذ والتطبيق العملي في أسرع وقت ممكن.

فالاتحاد الخليجي هو هدف شعوب المنطقة، ويجب أن نستفيد من النجاحات التي تحققت على صعيد التكامل الاقتصادي وأن تستمر الجهود من أجل تحقيق الاتحاد الذي أرى أنه لا يوجد سبب يعرقل تحقيقه، وتجربة دولة الإمارات العربية في الاتحاد تعطي مؤشرا إيجابيًا للنجاح في الوصول إلى الاتحاد الخليجي المنشود، وأن مبادرة خادم الحرمين الشريفين بالانتقال من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد ما هي إلا أحد أوجه مبادراته الخيرة لرص الصف وجمع الكلمة وتوحيد المواقف.

ونحن نريد أن يكون هناك توافق بين دول المجلس على تحقيق الاتحاد الخليجي، لما لذلك من أهمية في دعم الأمن والاستقرار، ومن الضروري أن يجتمع أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة دول مجلس التعاون من أجل تسريع الخطوات نحو الاتحاد، فالأحداث في المنطقة تسير بوتيرة متسارعة، والتحديات تتعاظم، مما يستلزم أن تكون خطواتنا متواكبة مع المتغيرات من حولنا، وننتظر من القمة الخليجية المقبلة أن تكون مفصلية في اتخاذ قرار بشأن الاتحاد وتحقيق حلم نتطلع إليه ونرجوه لشعوبنا وبلداننا.

فلم يعد خافيا على أحد أن أمن دولنا في هذه المنطقة يتعرض للخطر، وأن المخططات التي تستهدف استقرارنا ومقدراتنا ومنجزاتنا لا تتوقف، بل وتزداد شراسة من جهات لا تريد خيرا لدولنا وشعوبنا، وهذا ما يتطلب تطوير مواجهتنا لكل هذه التحركات والمخططات بتعزيز تعاوننا وتنسيقنا المشترك وتوحيد خطواتنا في مختلف المجالات صونا لاستقرارنا وأمننا.

ونؤكد أن التماسك بين دولنا وتأكيد رغبتنا في الاتحاد وترجمة هذا الحلم الخليجي الكبير على أرض الواقع، هو السبيل للحفاظ على ما حققناه عبر سنوات طويلة من منجزات ومكتسبات وتنفيذ كل ما تتوافق عليه الشعوب وقادة دول مجلس التعاون من أجل مستقبل أفضل وأكثر إشراقا للمواطن الخليجي.

☐ بعيداً عن التعاون الخليجي، اسمحوا لي أن أنتقل إلى قضايا الداخل البحريني، حيث تشهد مملكة البحرين جولة جديدة من حوار «التوافق الوطني»، فما هي انطباعات سموكم بشأن مخرجات هذا الحوار؟

○ مبدأ الحوار لا خلاف عليه، لأن الديمقراطية هي الرأي والرأي المقابل في ظل دولة القانون، والبحرين عبر تاريخها انتهجت الحوار كمبدأ أساسي من أجل إتاحة المجال للجميع للمساهمة في صياغة المستقبل، وهو ما رسخه ميثاق العمل الوطني، وقد كان حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى سباقا في الدعوة إلى حوار التوافق الوطني، بعدما شهدته البحرين من أزمة في عام ٢٠١١، إذ شاركت فيه كافة الأطياف الوطنية، ونجح في الخروج بتوصيات تعبر عن توافق الإرادة الشعبية في المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية في البحرين وتوسيع صلاحيات الرقابة ودعم النمو الاقتصادي.

وقد أنهت الحكومة تنفيذ جميع التوصيات، بما فيها التعديلات الدستورية التي صادق عليها جلالة الملك بعد موافقة السلطة التشريعية، والتي أعطت المزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلس المنتخب.

وفي الوقت الحالي فإن هناك جولة ثانية قائمة من حوار التوافق الوطني في الشق السياسي، تأتي لتؤكد على الرغبة الصادقة والجادة في تحقيق التوافق الوطني بين كافة القوى السياسية، بما يعزز أسس الديمقراطية في المملكة.

☐ ولكن عفواً يا صاحب السمو.. تتحدثون عن الجولة الثانية من الحوار في حين أن المعارضة البحرينية قررت مؤخرا تعليق مشاركتها في حوار التوافق الوطني، فما مدى تأثير ذلك على سير الجلسات ونتائجها؟

○ طاولة الحوار هدفها الأساسي التوصل إلى توافق وطني حول النقاط محل النقاش والمداولة، ولكن ما نشاهده من تعطيل متعمد للحوار وخروج عن أعرافه وتقاليده عبر محاولات متواصلة لفرض إملاءات معينة على حساب التوافق الوطني، وفرض وصاية غير مباشرة عليه، هو ما لا يستقيم أمام المسؤولية التاريخية والوطنية الملقاه على عاتق المتحاورين والتي ينبغي أن تدفعهم للسعي الجاد نحو إنجاح الحوار لا تعطيله، أو محاولة إفراغه من محتواه.

وإذا كانت بعض الأطراف قد قررت تعليق مشاركتها بالحوار لدواعٍ وأسباب متعلقة بمقدمات الحوار وموضوعاته، فإن ذلك لا يعني أن الحوار سيتوقف، بل بالعكس فإننا نرى إصرارا من الأطراف الأخرى المشاركة بطاولة الحوار على المضي فيه، والخروج بتوافقات تلبي تطلعات مكونات المجتمع البحريني كافة، مع ترك المجال مفتوحا أمام الآخرين حرصا على المصلحة الوطنية.

ونحن نؤكد أن البحرين تشهد طفرات تنموية في العديد من المجالات الصحية والتعليمية والخدمية وفي البنية التحتية، ولدينا أنظمة وقوانين متطورة وسلطة تشريعية تتمتع بصلاحيات كبيرة في التعبير عن الإرادة الشعبية.

☐ مع تقديري لإجابتك يا سمو الرئيس، بماذا تردون على من يقول إن الحكومة البحرينية تحاور نفسها بعد قرار الطرف الآخر مقاطعة جلسات الحوار.. هذا إلى جانب أن هناك من يرى أن طاولة الحوار غير متكافئة لأنها خصصت ٨ مقاعد للمعارضة مقابل ١٩ للموالين للحكومة؟

○ الحكومة ممثلة في جلسات الحوار بثلاثة وزراء فقط، والباقون هم ممثلو مختلف أطياف شعب البحرين، ومن بينهم ممثلون عن مجلسي النواب والشورى، ومن يدّعي أن الحكومة لديها أكثر من ذلك، فهذا أمر غير صحيح، ونأمل أن ينظر الجميع إلى المصلحة العليا لمملكة البحرين، وأن يتحلى الجميع بروح المسؤولية، فالبحرين بلد منفتح على الجميع، والتواصل لا ينقطع بين مختلف شرائح المجتمع.

☐ .. ولكن يا صاحب السمو، يرى مراقبون أن ثمانية أشهر مرت على جلسات الحوار دون تحقيق إنجاز، وأن المعارضة قدمت رؤيتها للحل على مدى ٢٥ جلسة ولم تكن هناك استجابة من طرفكم؟

○ الحوار غرضه تلاقي الإرادات وهدفه التوافق، وبالتالي فلا يمكن لأي طرف الادعاء أنه وحده الذي يملك الحقيقة، وأن من حقه توجيه دفة الحوار كيفما شاء، والإصرار على مواقفه وتجاهل مواقف الآخرين. خصوصا أننا نتكلم عن حوار سياسي الأصل فيه أنه خاضع للطرح المرن الذي لا يغفل الاحتمالات كافة، ولا يمنع تغيير الرأي، ولذلك فإن ترديد مثل هذه الأقاويل بأن